

المشاور

١٣١٥

مصر في يوم السبت ٦ شعبان سنة ١٣١٧ الموافق ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٩

تقرير مفتي الديار المصرية

(في اصلاح المحاكم الشرعية)

(الحجاب)

ينبغي ان يعين للمحاكم الشرعية حجاب يقرؤون ويكتبون ويستطيعون ان يحفظوا
النظام اذا دعت الحاجة الى ذلك في الجلسات على ما هو معروف في الدوائر القضائية
الاخرى وهذا مما يطلبه القضاة ويأجرون فيه

(الاعمال الكتابية)

ينبغي منها بالمقود والاشهادات وما يتبعها لان الكلام عليها لا يطول على انها من
أهم أعمال هذه المحاكم خصوصاً اذا رأيت الحكومة فيما بعد ان تضم في قوانينها انه
لا يقبل سند على من لا يعرف القراءة والكتابة الا اذا كان ذلك السند محرراً بحضور
مأمور قضائي والمحاكم الشرعية هي الاقرب والاثق عند الناس في مثل هذه الشهادات
على ان هذا النوع ليس بقابل الآن في دوائرها

حفظ كتاب هذه المحاكم ألقاظاً معينة يضعونها في أساليب معتلة مع تكرار بارد
يعسر معه الفهم ويسأم منه الذهن وقد عمت شكوى جميع القضاة من ذلك حتى ان
رماحة قاضي مصر ذكر فيها طلب ادخاله من الاصلاح وتفضل بارساله الي « الاختصار

في الشهادات والمرافعات الى الحد الذي لا يحل بالمطلوب شرعا فان ذلك امر يحتاج الى وضع قانون وذلك ناشئ من جهل الكتبة وظنهم ان تلك الالفاظ في تلك الاساليب السمجة لا بد منها شرعا ولا يصح العقد بدونها وكان يوافقهم على هذا الزعم بعض القضاة وربما لانعدم من بقاياهم اليوم من يكون على رأيهم

لهؤلاء الكتاب عناية بتعريف الأشخاص من متعاقدين وشهود وحيران في الحدود يضيق لها الصدر ويضل فيها الفهم ويحملون المشرك على ذكر جد جاره وقد يكون ذلك الجار ممن لا يعرف أباه فضلا عن جده ويضطر منه الى الكذب مع ان المقصد من تعريف الشخص تمييزه ويكفي فيه ذكر اللقب المشتهر به المعروف به في بلده أو محله بحيث لا يشركه غيره في مجموع الاسم والتقب والصنعة ومحل الإقامة ومع ان الشهرة تنفي عن ذكر النسب فانهم يعرفون الجباب الخديوي بذكر نسب الى جده ويعرفون مدير الجهة أو محافظها بأبيه وجده مع انه سبق من المدبرين من ربما لا يكون جده معروفا لاحد من الناس في هذه البلاد ولاله نفسه وعندنا كثير من أبناء الجراكسة والاحباش الذين جيء بهم وهم صغار لا يعرفون آباءهم فضلا عن أجدادهم فذلك الجبد أو الاب المجهول كيف يكون مميّزا لهذا الرجل المعروف على ان الناس يضطرون في كثير من الأحيان الى ان يترعوا أسماء غير ضوا جهل الكتاب ويتخلصوا من حقه

يستشهدون على وكالة ناظر المالية عن الجباب الخديوي وكلمة المدير عن نائب المالية في بيع أخيان الميري الحرة بشاهدين أحدهما معاون في سيرية والآخر كاتب فيها كأن هذين الشاهدين حضرا عقدي الوكالتين ولا يكتبون بالأوامر الصادرة في ذلك ويسدونها من المؤكدات فقط وقد يتكرر عقدان في صحيفة واحدة أو صحيفتين متواليتين ويذكر في كل منهما تفصيل التعريف والشهادة على هذا التوكيل ونحو ذلك في بيع العقار وفي الوقف يأتون في تفصيل المساحات والحدود بما لا يمكن معه فهم العقد ويأتون في شرائط الوقف وفي صيغته بأمور ألفوها ربك في فهمها كل من قرأها ومن هذا الهديان يتولد اغاب المشاكل التي تحدث في الاوقاف ودعاوي الاستحقاق من الصفقات التي ألفوها ان يذكروا في حجج انشاء العمارة قولهم (بعد ان ملك فلان

أرض كذا عن له فعل ما يأتي ذكره وهو انه احضر المون المتقنة والآلات المحكمة من طين وجير وجبس وأخشاب وما يلزم لذلك من البنائين والفعلة والتجارين وغير ذلك مما يحتاج اليه ويتوقف أمر العمارة وتمامها عليه مع ان المنشيء ربما لا يكون أتى بشيء من ذلك وقد يكون هو الباني بيده ان كان بناء وجاء من لوازم البناء بغير الجبس والحير مثلاً وبني بالطين والرمل فلو نازعه منازع بان هذا البناء ليس هو المذكور في الحججة واستدل بان موته ليست متقنة وليس فيها جبس ولا حير لرجح عليه في المحاصمة وضاعت العمارة من يده بحماقة الكاتب

وقد رأيت اشهاداً باقامة الجنب الحديوي ناظراً على وقف في دمياط استغرق سبع صفحات بالخط الدقيق لو كتب بالخطوط المعتادة استغرق عشرين صفحة أو ما يزيد على ذلك ومعظمه من اللغو الذي لا فائدة فيه ويضر بفهم الكلام

جاءني رقيم بطريق البوسنة من أحد الادباء يستغيث بي من تكرار لفظ (المذكور) و (المذكورة) في عقود المحاكم ومرافعاتها وعرض لي ان عدت هذين اللفظين في شهادتين صغيرتين فوجدتهما تكررا سبعا وعشرين مرة ربما يحتاج الكلام الى أربع مرات منها والباقي لغو لا معنى له

وأرى ان اصدار الاوامر بالاختصار لا يزيد في تطهير المحاكم من هذه السخافة التي يتبرأ منها الشرع ولغته بل لا بد من تشكيل لجنة من اهل الشرع العارفين بطريق التوثيق واذكاء الكتاب لتنظر في هذا النوع من التحرير وتضع رسماً لكل نوع من انواع العقود وتوزعه النظارة على المحاكم ليحذو الكتاب عليه وتوعده من خالفه بالتأديب الى ان يوجد في المحاكم اناس يعرفون اللغة العربية وما تدل عليه اساليبها الصحيحة مع الالمام بالشرعية

(ما يكفل السرعة في العمل)

وضعت النظارة قواعد وأنشأت لها قسائم لو اتبعت لم يشك شك من تأخر العمل فيما يطلبه من المحاكم الشرعية ولكن كثيراً من المحاكم يغفلون عن الشكوى وذلك اما لجهد الكاتب بفائدتها او تعمد اغفالها لسبب من الاسباب ولا تحتاج في الالزام بها

الا الى تشديد المراقبة ومداومة التفتيش

(الدفاتر)

دفاتر المحاكم كثيرة جداً ورأيت ان بعضها لا يحتاج اليه كيوية الملخص مع وجود دفتر الفهرست وكدفتر مواعيد القضايا ان لم يجعل بمنزلة الرول الذي يوضع امام القاضي في الجلسة وأرى ان يعاد النظر في هذه الدفاتر لتقرير ما يبقى والغناء ما يلغى تحقيقاً للعمل واقتصاداً في الورق والجلد والزمن وانما اخص بالذكر هنا دفتر اطاب محوود في اقرب وقت وهو دفتر مضابط القضايا الذي ثبت فيه محاضر الجلسات ويجب ان يستبدل بمحاضر وملفات على نحو ما هو جار في الدوائر القضائية الاخرى وذلك ان هذا الدفتر يحتوي على الدعاوي وما يحصل فيها من تأجيل أو شطب أو مرافعة وشهادات وحكم ولكن على ضرب من التشويش لا يستطيع احتمالها

يأتي المدعي مثلاً فيذكر في اول صفحة من الدفتر انه جاء وأجلت الدعوى لاعذار خصمه ثم يتلو هذه الدعوى دنوا اخر وفي الصفحة الخامسة يذكر ان الخصمين حسرا ولم يكن معها شهود معرفة فأجلت القضية وبعد عشر صفحات يذكر شيء من المرافعة وبعد خمس اخرى يذكر بقيتها وبعد ست او سبع تذكر الشهادات وهكذا وربما تفرقت اجزاء القضية في اربعة دفاتر او اكثر وبقي النظر فيها من سنة الى سنة اخرى فاذا صدر فيها حكم ابتدائي ودفع المحكوم عليه احتيج الى نسخ هذه الاجزاء وجدها من صفحات الدفاتر لترسل الى محكمة الدفع واذا احتاج احد الخصمين لاختد صورة المرافعة تجتم الكاتب مشقة التقاط هذه الابعاض من وجوه الصحائف في جميع تلك الدفاتر خصوصاً ولا فهرست للقضايا حتى يسهل الاهتداء اليها واذا اريد التفتيش والبحث في قضية ضاع الوقت في قلب الاوراق

وما رأيت قاضياً من قضاة المديرية والمراكز الا وهو يشكو من تحرير المحاضر بهذه الطريقة فأعيد طابى نحو مضبطة الدعاوي وابدالها بملفات تحتوي على جميع المحاضر والاوراق جهة لكل قضية على حدها ملف فاذا انتهت القضية حفظت مع امثالها من قضايا السنة في محافظوا ودعت الدفتر ختمة على ما هو معروف فاذا استوفت القضية ارسل ما من الدعوى بجميع ما فيه من الاوراق الى محكمة الدفع ولا بد ان يكون للمحاكم الدفع محاضر على هذا النحو

ثم ان دفتر السجل يوجد فيه نوع من تقسيم الانواع وتمييزها وان كانت تحتاج الى فضل تمييز امام مضابط الشهادات فتثبت فيها الانواع مختلفة كأنها كشكول ومن اللازم تمييز الانواع فيها على نحو ما في السجل ثم وضع فهرست في اوز كل دفتر يحتوي على بيان ما فيه